كَسْرُ ثُنائيَّةِ (العُمْدَة/الفَضْلَة) في آياتِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ رُؤْيَةٌ وَظيفِيَّةٌ

أ.م.د. كيان أحمد حازم

جامعة بغداد/ كلِّيَّة الآداب– قسم اللُّغة العربيّة

المُلَخَّصُ :

يُعْنَى بَحْثي هذا بِدِراسَةِ ظاهِرَةِ تَبادُلِ الأَدوارِ بينَ العُمَدِ والفَضلاتِ في أُسلوبٍ بَليغٍ مِن أَساليبِ العربيَّةِ لَم أَجِدْ مَن اصطَلَحَ على أَمثِلَتِهِ اصطِلاحًا مُحَدَّدًا، وهوَ ما أُسَمِّيهِ أُسلوبَ (النَّهْي السَّبَبيّ). وضابِطُهُ وُرودُ النَّهْيِ لِجِهَةٍ لا يَصِحُّ تَوجيهُهُ إليها، فلِذلكَ يُصْرَفُ إلى النَّهْيِ لِجِهَةٍ أُخرَى تَصِحُّ مُلابَسَتُهُ لَها.

ولِما لِعِبارَةِ (لا أَرَيَنَّكَ ههُنا) مِن مَركَزِيَّةٍ في هذا الموضوعِ أَدرَجَ العُلَماءُ كُلَّ الحالاتِ التي فيها نَهْيٌ لِجِهَةٍ لا يَصِحُّ تَوجيهُهُ إليها تَحْتَ بابِ (لا أَرَيَنَّكَ هاهُنا). فالنَّهْيُ السَّبَبِيُّ في هذهِ العِبارَةِ مُوَجَّهٌ مِن المُتَكَلِّمِ إلى نَفْسِهِ، في حينِ أَنَّهُ كانَ في الأَصلِ الذي هوَ: لا تَكُنْ هاهُنا فَأَراكَ، مُوَجَّهًا إلى المُخاطَبِ، فقد فارَقَ مَنْهِيَّهُ الأَصْلِيَّ إلى مَنْهِيٍّ جَديدٍ. ويُحَقِّقُ هذا العُدولُ في النَّهْيِ بِذِكْرِ المُسَبَّبِ بَدَلًا مِن سَبَبِهِ أَغراضًا بَلاغِيَّةً مِنها المُبالَغَةُ والمَجازُ العَقْلِيُّ بِقَلْبِ الإسنادِ والكِنايَةُ بِإطلاقِ اللَفظِ وإرادَةِ لازِمِهِ.

وقَد استَمْدَدتُ مُصطَلَحَ (النَّهْي السَّبَبِيّ) مِن مُصطَلَحِ (النَّعْت السَّبَبِيّ) لِما بينَهُما مِن صِلَةٍ مِن حَيثُ مُفارَقَةُ كِلَيْهِما مُلابِسَهُ الظّاهِرَ إلى مُلابِسٍ آخَرَ.

وسيَكونُ اعتِمادُ البَحثِ في تَحليلِ أَمثِلَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ على النَّحوِ الوَظيفِيِّ مِن خِلالِ أُطروحَةِ أَحَدِ أَعلامِهِ، وهوَ أَندريه مارتينيه، التي يُمكِنُ إجمالُ خُطوطِها العَريضَةِ في أَنَّ المَلفوظَ يَضُمُّ كَلِماتٍ مُتَفاوِتَةَ الأَهمِّيَّةِ؛ بَعضُها ضَروريَّةٌ وتُسَمّى الكَلِماتِ الإسناديَّةَ، وتَكونُ بِمَنزِلَةِ عِمادِ المَلفوظِ وتُشَكِّلُ نَواةَ ما يُسَمّى المَلفوظَ الأَدْنَى؛ وبَعضُها غَيرُ ضَروريَّةٍ وتُسَمّى تَوَسُّعًا، وهيَ تَأتي بَعْدَ الكَلِماتِ الإسناديَّةِ وتُمَثِّلُ كُلَّ ما ليسَ ضَروريًّا في الجُملَةِ. فالتَّحليلُ الوَظيفِيُّ لِتَركيبِ الجُملَةِ يَقومُ على التَّفريقِ بينَ أَمرَيْنِ: المَلفوظِ الأَدْنَى، والتَّوَسُّعِ. فاستِنادًا إلى هذا التَّحليلِ يَحدُثُ في أَمثِلَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ تَبادُلٌ بينَ عَناصِرِ الجُملَةِ؛ إذ يَحلُّ

بَعضُ عَناصِرِ التَّوَسُّعِ، وقَد كانَ خارِجَ نِطاقِ الإسنادِ، مَحلَّ بَعضِ عَناصِرِ المَلفوظِ الأَدْنَى الإسنادِيِّ، في كَسْرٍ واضِحٍ لِصَرامَةِ ثُنائيَّةِ (العُمْدَة/الفَضْلَة).

واقتَضَت طَبيعَةُ البَحْثِ أَن يُجعَلَ في مَبحَثَيْنِ تَنظيريٍّ وإجرائيٍّ تَسبِقُهُما مُقَدِّمَةٌ وتَتلوهُما خاتِمَةٌ يَأتي بَعدَها مَسرَدُ المَصادِرِ والمَراجِعِ.

المقدمة:

يَسْعَى هذا البَحْثُ إلى دِراسَةِ ظاهِرَةِ تَبادُلِ الأَدوارِ بينَ العُمَدِ والفَضلاتِ في ما أُسَمِّيهِ أُسلوبَ (النَّهْي السَّبَبيّ) في الآياتِ التي يَظهَرُ فيها. وضابِطُهُ وُرودُ النَّهْيِ لِجِهَةٍ لا يَصِحُّ تَوجيهُهُ إليها، فلِذلكَ يُصرَفُ إلى النَّهْيِ لِجِهَةٍ أُخرَى تَصِحُّ مُلابَسَتُهُ لَها. ويُحَقِّقُ هذا العُدولُ أَغراضًا بَلاغِيَّةً مِنها المُبالَغَةُ والمَجازُ العَقْلِيُّ بِقَلْبِ الإسنادِ والكِنايَةُ بِإطلاقِ اللَفظِ وإرادَةِ لازِمِهِ.

وقَد حَمَلَني على التَّفكيرِ في الكِتابَةِ في مَوضوعِ بَحْثي هذا أَنِّي لَم أَرَ– على كَثرَةِ بَحْثي وطُولِ استِقصائي– دِراسَةً صَغيرَةً بَلْهَ كَبيرَةً مُسَخَّرَةً لِهذا النَّمَطِ مِن النَّهْيِ وتَتَبُّعِ مَواطِنِهِ في القُرآنِ وتَحليلِها تَحليلًا لُغَويًّا يَجلُو المُفارَقَةَ الحاصِلَةَ فيها بِقَلبِ نِظامِ الجُملَةِ فيها بِجَعْلِ الفَضلَةِ عُمدَةً والعُمدَةِ فَضلَةً.

فَلَمّا كانَ الأَمرُ كذلكَ قَرَّرْتُ الاضطِلاعَ بِمُهِمَّةِ سَبْرِ أَغوارِ هذا الأُسلوبِ والكَشْفِ عن مُخَبَّآتِهِ، مُتَبَنِّيًا الرُّؤيَةَ الوَظيفِيَّةَ في تَحليلِ أَمثِلَتِهِ في القُرآنِ الكَريمِ؛ لأَنَّها "تَستَنِدُ إلى البُعْدِ التَّداوُلِيِّ لِلُّغَةِ، كما أَنَّها تُسبِغُ أَهمِّيَّةً خاصَّةً على القَواعِدِ التي تَحكُمُ التَّفاعُلَ اللَفْظِيَّ التَّعاوُنِيَّ، إلى جانِبِ القَواعِدِ التَّركيبِيَّةِ والدَّلالِيَّةِ"[1]. وإنَّ دِراسَةَ التَّراكيبِ اللُغَويَّةِ بِمَعزِلٍ عن مُحيطِها لا تُراعي أَهدافَ التَّواصُلِ وغاياتِهِ، ولا تَقِفُنا على الفُروقِ بينَ الأَداءاتِ المُختَلِفَةِ، فلِذلكَ جاءَتِ الوِجهَةُ الوَظيفِيَّةُ في تَحليلِ التَّراكيبِ فحَوَّلَتْ وِجْهَةَ البَحْثِ مِن مَوضوعِ المَعرِفَةِ المُتَمَثِّلِ في عَدِّ اللُغَةِ تَراكيبَ ودَلالاتٍ إلى فاعِلِ المَعرِفَةِ المُتَمَثِّلِ في عَدِّ اللُغَةِ خِطابًا وتَلَفُّظًا وإنجازًا[2].

وقَد اقتَضَت طَبيعَةُ البَحْثِ أَن يُجعَلَ في مَبحَثَيْنِ تَنظيريٍّ وإجرائيٍّ تَسبِقُهُما مُقَدِّمَةٌ وتَتلوهُما خاتِمَةٌ يَأتي بَعدَها مَسرَدُ المَصادِرِ والمَراجِعِ. وعلى اللهِ قَصْدُ السَّبيلِ، ومِنهُ العَونُ والتَّوفيقُ.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

المِهادُ النَّظَرِيُّ

نَعْمِدُ في هذا المَبْحَثِ إلى بَسْطِ المِهادِ النَّظَرِيِّ الذي ستَقُومُ عليهِ الأَمثِلَةُ الإجرائيَّةُ في المَبْحَثِ الثّاني. ونُعْنَى هُنا أَوَّلًا بالتَّعريفِ المُوجَزِ بِنَظرَةِ النَّحْوِيِّينَ العَرَبِ القُدامَى إلى مَنزِلَةِ كُلٍّ مِن المُسنَدِ إليهِ والمُسنَدِ في الجُملَةِ، ثُمَّ نتطَرَّقُ ثانِيًا إلى ما قَد يُخَلْخِلُ هذهِ المَنزِلَةَ في أَمثِلَةِ ما أُطْلِقُ عليهِ مُصطَلَحَ (النَّهْي السَّبَبِيّ) مُعَرِّفًا بِالمَقصودِ مِن هذا المُصطَلَحِ، ثُمَّ نُعَرِّجُ أَخيرًا على التَّفسيرِ الوَظيفِيِّ الحَديثِ لِظاهِرَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ.

1) طَرَفَا الإسنادِ في النَّحْوِ العَرَبِيِّ:

نَظَرَ النَّحويُّونَ إلى المسنَدِ والمسنَدِ إليهِ على أَنَّهُما عِمادُ الجُملَةِ، ولِذلكَ أَطلَقوا على مَصاديقِهما مُصطَلَحَ (العُمَد)، وعلَّلوا ذلكَ بِأَنَّها "اللَوازِمُ لِلجُملَةِ والعُمْدَةُ فيها والتي لا تَخلو مِنها"[3]، وأَطلَقوا على ما عَدا ذلكَ مُصطَلَحَ (الفَضلات)، لأَنَّ الكَلامَ يَستَقِلُّ دُونَها[4].

فالعُمدَةُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ هيَ "ما لا يَسُوغُ حَذْفُهُ مِن أَجْزاءِ الكَلامِ إلّا بِدَليلٍ يَقومُ مقامَ اللَفْظِ بِهِ"[5]، أَي إنَّهُ "الذي يَكونُ رُكْنًا أَساسِيًّا في الجُمْلَةِ"[6]. أَمّا الفَضْلَةُ فتَعْني عِنْدَهُم ما "لا يَكونُ رُكْنًا أَساسِيًّا في الجُملَةِ، وهوَ ما خَلا مِن العَلاقَةِ الإسناديَّةِ كالمفعولِ بِهِ، والمفعولِ فيهِ ولأَجْلِهِ ومَعَهُ، والمفعولِ المُطْلَقِ، والحالِ، والتَّمييزِ، والمُستَثْنَى غَيرِ المُفَرَّغِ، والأَسماءِ التي تَلي حُروفَ الجَرِّ"[7].

وقَد يُشعِرُ مُصطَلَحُ (الفَضلَة) بِأَنَّهُ زائدٌ وأَنَّ ذِكرَهُ وحَذفَهُ سَواءٌ، لكِنَّ الحَقَّ أَنَّ مُصطَلَحَي (العُمدَة) و(الفَضلَة) إنَّما وُضِعا لِلتَّفريقِ بينَ العُنصُرِ الذي تتكوَّنُ بِهِ الجُملَةُ وغَيْرِهِ مِن العَناصِرِ، فلا يُمكِنُ أَبَدًا أَن تتكوَّنَ جُملَةٌ مِن مُبْتَدَإٍ وتَمييزٍ، أَو مِن فاعِلٍ وحالٍ. ولم يَكُن النَّحويُّونَ القُدامَى غافِلِينَ عَن ذلكَ؛ إذ قالَ الأشمونيُّ (ت900ه): "المرادُ بالفَضلةِ ما يُستغنَى عنه مِن حيثُ هوَ هوَ. وقد يَجبُ ذِكْرُهُ لِعارضِ كونِهِ سادًّا مَسَدَّ عُمدةٍ كـــ(ضَرْبي العَبْدَ مُسيئًا)، أَو لِتوقُّفِ المعنى عليه كقوله:

إنَّما الميْتُ مَن يَعِيشُ كَئيبًا كاسِفًا بالُهُ قَليلَ الرَّجاءِ"[8]

فهُناكَ إِذَنْ فَرقٌ بينَ النِّظامِ النَّحويِّ والحَدَثِ اللُغَويِّ؛ فالنِّظامُ النَّحويُّ يُملي أَنَّ أَقَلَّ قَدْرٍ مِن الكَلامِ المفيدِ يكونُ بِعُنصُرَي الإسنادِ، وأَنَّ ما سِواهُما زِيادَةٌ قَد تَكونُ ضَروريَّةً وقَد يُستَغْنَى عنها، ولكنَّها لا تَبني جُملَةً في الأَساسِ مِن حيثُ هيَ؛ أَمّا الحَدَثُ اللُغَويُّ– وهوَ المجالُ الذي يَنطلِقُ منهُ النِّظامُ النَّحويُّ– فقد يُعْنَى بِبعضِ الفَضلاتِ بِحَيثُ تَكونُ

أَحياناً هيَ الغايَةَ والقَصْدَ، نحو قولِهِ تعالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ (الأنبياء: 16)، فإنَّ العُنصرَيْنِ الأَساسِيَّيْنِ مَسُوقانِ مِن أَجلِ نَفْيِ خَلقِهما في هذهِ الحالَةِ المعيَّنَةِ: ﴿لَاعِبِينَ﴾، وإذا حُذِفَتْ هذهِ الحالُ اختَلَّ مَعْنَى الجُملَةِ معَ اكتِمالِ عَناصِرِها الأَصليَّةِ مِن الفِعلِ والفاعِلِ، وقَد وُجِدَ فيها عُنصرٌ غيرُ مُؤسِّسٍ آخَرُ هوَ المفعولُ بِهِ[9]. لذلكَ كانَ الصَّبَّانُ (ت1206هـ) مُوَفَّقًا حينَ عرَّفَ الفَضلَةَ بِأَنَّها "ما يَستَغْني الكَلامُ عنهُ مِن حَيْثُ هوَ كَلامٌ نَحويٌّ"[10].

2) النَّهْيُ السَّبَبِيُّ:

تُعَدُّ (لا) أَداةَ النَّهْيِ الوَحيدَةَ في كَلامِ العَرَبِ، وغالِبًا مّا يُؤْتَى بِها لِنَهْيِ المُخاطَبِ، وقَد تُستَعمَلُ لِنَهْيِ الغائبِ. وقَد جاءَ استِعمالُها في القُرآنِ على هذا المِنوالِ، أَي إِنَّ استِعمالَها فيهِ في نَهْيِ المُخاطَبِ يَزيدُ كَثيرًا على استِعمالِها في نَهْيِ الغائبِ[11]. أَمّا مَجيءُ (لا) لِنَهْيِ المُتَكلِّمِ فقليلٌ جدًّا في كَلامِ العَرَبِ، نَحو ما جاءَ في القِراءَةِ الشّاذَّةِ: {وَلَا نَكْتُمْ شَهَادَةَ اللهِ} (المائدَة: 106)، إذ قَرَأَ الحَسَنُ والشَّعْبِيُّ بِجَزْمِ الميمِ نَهْيًا مِن الشّاهِدَيْنِ لأَنفُسِهِما عن كِتمانِ الشَّهادَةِ[12]، ونحو قَولِ الشّاعِرِ:

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدْ لَهَا أَبَدًا مَّا دَامَ فِيهَا الْجَرَاضِمُ[13]

وما نُقِلَ مِن قَولِ العَرَبِ: لا أَرَيَنَّكَ هاهُنا، "وهذا النَّوعُ مِمّا أُقيمَ فيهِ المُسَبَّبُ مقامَ السَّبَبِ، والأَصْلُ: لا تَكُنْ هاهُنا فَأَراكَ"[14].

و(لا) النَّهْيِ تُشْبِهُ في هذا الحُكْمِ لامَ الأَمْرِ التي يَكونُ دُخولُها على فِعْلِ المُتَكَلِّمِ قَليلًا؛ "سَواءٌ أَكانَ المُتَكلِّمُ فَردًا نَحو قَولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: ((قُومُوا فَلْأُصَلِّ لَكُمْ))[15]؛ أَو مَعَهُ غَيْرُهُ كقولِهِ تَعالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ (العنكبوت: 12)"[16].

ولَم أَقِفْ على تَفسيرٍ لِقِلَّةِ مَجيءِ النَّهْيِ لِلنَّفْسِ وأَمْرِها في كَلامِ العَرَبِ، والذي أَراهُ أَنَّهُ لَمّا كانَ كُلٌّ مِن الأَمرِ والنَّهْيِ طَلَبًا على سَبيلِ الاستِعلاءِ، وإِنْ كانَ الأَوَّلُ طَلَبَ فِعْلٍ والثّاني طَلَبَ كَفٍّ[17]، صَعُبَ على المَرْءِ أَن يَستَعْلِيَ على ذاتِهِ فَيَأمُرَها ويَنهاها؛ إذ إنَّ هذا يقتَضي انفِصالًا داخِلِيًّا يَجعَلُ مِن الذّاتِ الواحِدَةِ ذاتَيْنِ تَكونُ إحداهُما في مَوقِفِ المُستَعْلي الآمِرِ النّاهي في حينِ أَنَّ الأُخرَى تَقِفُ مَوقِفَ المُستَعْلَى عليهِ المَأمورِ المَنهِيِّ، وفي هذا مِن الإشكالِ النَّفْسِيِّ ما فيهِ.

ويُلْحَقُ بِنَهْيِ النَّفْسِ جَميعُ الحالاتِ الأُخرَى التي يَرِدُ النَّهْيُ فيها لِجِهَةٍ لا يَصِحُّ تَوجيهُهُ إليها، فلِذلكَ يُصْرَفُ إلى نَهْيِ جِهَةٍ أُخرَى تَصِحُّ مُلابَسَتُهُ لَها.

ولِما لِعِبارَةِ (لا أَرَيَنَّكَ هاهُنا) مِن المَركَزِيَّةِ في هذا الموضوعِ أَدرَجَ العُلَماءُ كُلَّ الحالاتِ التي فيها نَهْيٌ لِجِهَةٍ لا يَصِحُّ تَوجيهُهُ إليها تَحْتَ بابِ (لا أَرَيَنَّكَ هاهُنا). فالنَّهْيُ السَّبَبِيُّ في هذهِ العِبارَةِ مُوَجَّهٌ مِن المُتَكَلِّمِ إلى نَفْسِهِ، في حينِ أَنَّهُ كانَ في الأَصلِ الذي هوَ: لا تَكُنْ ههُنا فَأَراكَ، مُوَجَّهًا إلى المُخاطَبِ، فقد فارَقَ مَنْهِيَّهُ الأَصْلِيَّ إلى مَنْهِيٍّ جَديدٍ.

ويُحَقِّقُ هذا العُدولُ في النَّهْيِ بِذِكْرِ المُسَبَّبِ بَدَلًا مِن سَبَبِهِ أَغراضًا بَلاغِيَّةً مِنها المُبالَغَةُ والمَجازُ العَقْلِيُّ بِقَلْبِ الإسنادِ والكِنايَةُ بِإطلاقِ اللَفظِ وإرادَةِ لازِمِهِ.

وقَد استَمْدَدتُ مُصطَلَحَ (النَّهْي السَّبَبِيّ) مِن مُصطَلَحِ (النَّعْت السَّبَبِيّ) لِما بينَهُما مِن صِلَةٍ مِن حَيثُ مُفارَقَةُ كِلَيْهِما مُلابِسَهُ الظّاهِرَ إلى مُلابِسٍ آخَرَ؛ فالنَّعْتُ السَّبَبِيُّ "لا يَنعَتُ الاسْمَ السّابِقَ عليهِ على وجهِ الحقيقةِ وإنْ كانَ يُسَمّى في الاصطلاحِ النَّحْوِيِّ منعوتًا أَيضًا، لكِنَّهُ يَنْعَتُ اسمًا ظاهِرًا يأتي بَعدَهُ ويكونُ مرفوعًا به مشتمِلًا على ضميرٍ يعودُ على الاسمِ السّابق، وهذا الاسمُ الأَخيرُ هو الذي يُسَمّى السَّبَبِيَّ؛ لأَنَّهُ يتَّصِلُ بالسّابِقِ بِسببٍ مّا، فأَنتَ تقولُ: هذا رَجُلٌ مجتهدٌ ابنُهُ؛ فكلمةُ (مجتهدٌ) وقعَتْ نَعْتًا، والاسمُ السّابِقُ هو المنعوتُ، ومن الواضحِ أَنَّ النَّعْتَ هُنا يَنْعَتُ الاسمَ اللاحِقَ المرفوعَ به والمتَّصِلَ به ضميرٌ يعودُ على المنعوتِ"[18]، فكذلكَ النَّهْيُ السَّبَبِيُّ في قَولِ العَرَبِ: لا أَرَيَنَّكَ ههُنا، مُوَجَّهٌ إلى المُتَكَلِّمِ، في حينِ أَنَّهُ كانَ في الأَصلِ الذي هوَ: لا تَكُنْ ههُنا فَأَراكَ، مُوَجَّهًا إلى المُخاطَبِ، فقد فارَقَ مَنْهِيَّهُ الأَصْلِيَّ إلى مَنْهِيٍّ جَديدٍ.

وأَوَّلُ مَن رَأَيْتُهُ مِن النَّحويِّينَ يُصَنِّفُ الفِعْلَ المَنْهِيَّ عنهُ في هذا الأُسلوبِ هوَ أَبو بكرٍ محمَّدُ بنُ السَّرِيِّ بنِ سَهْلٍ النَّحويُّ المعروفُ بابنِ السَّرّاجِ (ت316هـ)، إذ قَسَمَ الفِعْلَ على قِسْمَيْنِ: حَقيقيٍّ وغَيرِ حقيقيٍّ، ثُمَّ جَعَلَ غَيْرَ الحقيقيِّ ثَلاثَةَ أَضْرُبٍ؛ أَوَّلُها فِعلٌ مُسْتَعارٌ للاختصارِ، إذ إنَّ فاعِلَهُ في الحقيقة مفعولٌ، نحوُ: ماتَ زيدٌ، وسقطَ الحائطُ، ومَرِضَ بَكرٌ؛ وثانيها فِعلٌ في اللفظِ وليسَ بِفِعْلٍ حقيقيٍّ، وإنَّما يَدُلُّ على الزَّمانِ فقط، نَحوُ: كانَ عبدُ اللهِ أَخاكَ، وأَصبحَ عبدُ اللهِ عاقِلًا؛ وثالِثُها: فِعلٌ منقولٌ يُرادُ بهِ غيرُ الفاعلِ الذي جُعِلَ لهُ، نحوُ: لا أَرَيَنَّكَ هُنا، فالنَّهْيُ إنَّما هو للمتكلِّمِ كأَنَّهُ يَنْهَى نفسَهُ في اللفظِ وهو لِلمُخاطَبِ في المعنى، وتأويلُهُ: لا تَكونَنَّ هُنا فإنَّ مَنْ حَضَرَني رأَيْتُهُ[19]. وهذا الضَّرْبُ الثّالِثُ الأَخيرُ مِن أَضرُبِ الفِعْلِ غَيرِ الحقيقيِّ هوَ الدّاخِلُ في أُسلوبِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ.

وظَهَرَتْ هذهِ القِسْمَةُ لِلأَفعالِ مَرَّةً أُخرَى عِنْدَ أَبي مُحمَّدٍ سَعيدِ بنِ المُبارَكِ بنِ الدَّهّانِ (ت569ه)[20]، ثُمَّ عِنْدَ أَبي السَّعاداتِ مَجْدِ الدِّينِ بنِ الأَثيرِ (ت606ه)[21]، بِلا زِيادَةٍ تُذكَرُ عَلَى ما قالَهُ سَلَفُهُما ابنُ السَّرّاجِ مِن قَبْلُ.

3) النَّظرَةُ الوَظيفِيَّةُ إلى مُكوِّناتِ الجُمْلَةِ:

إنَّ مَفهومَ الوَظيفَةِ مُتَنَوِّعُ الدَّلالَةِ في اللِسانِيّاتِ المُعاصِرَةِ، على أَنَّ المَنظورَ البِنيَوِيَّ الحَديثَ في دِراسَةِ اللُغَةِ يَكادُ يُحَدِّدُ مُصطَلَحَ الوَظيفَةِ بِأَنَّهُ المَنزِلَةُ التي يتَبَوَّؤُها أَيُّ جُزْءٍ مِن أَجزاءِ الكَلامِ في البِنيَةِ التَّركيبيَّةِ لِلسِّياقِ الذي يَرِدُ فيهِ.

وسيَكونُ اعتِمادُنا على النَّحوِ الوَظيفِيِّ مِن خِلالِ أُطروحَةِ أَحَدِ أَعلامِهِ، وهوَ أَندريه مارتينيه André Martinet[22].

إذ يَرتَبِطُ مَفهومُ الوَظيفَةِ عندَ مارتينيه بِمَبْدَإِ اختيارِ المُتكلِّمِ أَدَواتِهِ التَّعبيريَّةَ اختيارًا واعِيًا، "فتتحدَّدُ وَظيفَةُ جُزءٍ مِن أَجزاءِ الكَلامِ بِالشّحنَةِ الإخباريَّةِ التي يُحَمِّلُهُ المتكلِّمُ إيّاها، فتكونُ الوَظيفَةُ هيَ القيمَةَ التَّمييزِيَّةَ مِن النّاحيَةِ الدَّلاليَّةِ العامَّةِ"[23].

ويَضُمُّ المَلفوظُ عندَ مارتينيه كَلِماتٍ مُتَفاوِتَةَ الأَهمِّيَّةِ؛ بَعضُها ضَروريَّةٌ وتُسَمّى الكَلِماتِ الإسناديَّةَ، وتَكونُ بِمَنزِلَةِ عِمادِ المَلفوظِ وتُشَكِّلُ نَواةَ ما يُسَمّى المَلفوظَ الأَدْنَى؛ وبَعضُها غَيرُ ضَروريَّةٍ وتُسَمّى تَوَسُّعًا، وهيَ تَأتي بَعْدَ الكَلِماتِ الإسناديَّةِ وتُمَثِّلُ كُلَّ ما ليسَ ضَروريًّا في الجُمْلَةِ. فالتَّحليلُ الوَظيفِيُّ لِتَركيبِ الجُمْلَةِ يَقومُ على التَّفريقِ بينَ أَمرَيْنِ: المَلفوظِ الأَدْنَى، والتَّوَسُّعِ[24].

أَمّا المَلفوظُ الأَدْنَى فيَشتَمِلُ على عُنصُرٍ أَساسِيٍّ قارٍّ وثابِتٍ هوَ المُرَكَّبُ الإسناديُّ الذي لَهُ طابعُ اللاهامِشِيَّةِ والاستِقلالِ[25] وعَدَمِ قابِلِيَّةِ الاختِصارِ[26]، والذي تَدورُ في فَلَكِهِ سائرُ مُكَوِّناتِ المَلفوظِ الثّانويَّةِ وتَنتَظِمُ تَركيبيًّا بِحَسَبِ طبيعتِهِ[27].

وأَمّا التَّوَسُّعُ فكُلُّ ما هوَ غَيرُ ضَروريٍّ (أَي ما يُمكِنُ الاستِغناءُ عنهُ) ومُضافٌ إلى المَلفوظِ مِن غَيرِ أَن يُغَيِّرَ العَلاقاتِ المُتَبادَلَةَ ووظيفَةَ العَناصِرِ الموجودَةِ سابِقًا[28].

ومِن الواضِحِ أَنَّ الذي يُناظِرُ المَلفوظَ الأَدْنَى في الجُمْلَةِ العربيَّةِ هوَ مَجموعُ المُسنَدِ إليهِ والمُسنَدِ الذي يُمَثِّلُ العُمدَةَ في الكَلامِ، وأَنَّ الذي يُناظِرُ التَّوَسُّعَ فيها هوَ كُلُّ ما عَدا ذلكَ مِمّا يَدخُلُ في نِطاقِ ما يُسَمّى الفَضْلَةَ.

فإذا أَخضَعْنا عِبارَةَ (لا أَرَيَنَّكَ هاهُنا)، التي باتَتْ عَلَمًا على مَوضوعِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ، لتَحليلِ مارتينيه المَذكورِ آنِفًا وَجَدْنا انكِسارًا واضِحًا في ما كانَ عُمدَةً في الجُملَةِ الأَصْلِيَّةِ (لا تَكُنْ هاهُنا فَأَراكَ)، أَي ضَميرِ الفاعِلِ المُستَتِرِ (أَنتَ)، لِيُصبِحَ فَضْلَةً في الجُملَةِ الحاليَّةِ (لا أَرَيَنَّكَ ههُنا)، أَي ضَميرَ المَفعولِ بِهِ (الكاف)؛ إذ إنَّ "المَفعولَ بِهِ عُنصرُ تَوسِعَةٍ؛ لأَنَّ وُجودَهُ أَو عَدَمَهُ ليسَ شَرطًا ضَروريًّا لاستِقامَةِ الجُملَةِ، ولَئِنْ بَدا وُجودُهُ في بَعضِ الحالاتِ ضَروريًّا فذلكَ راجِعٌ إلى خَصائصَ مَعنَويَّةٍ في بَعضِ الأَفعالِ"[29].

وبَعْدَ أَن بَيَّنَ مارتينيه مَعْنَى المَلفوظِ الأَدْنَى والتَّوَسُّعِ، شَرَعَ يُفَصِّلُ القَولَ في مُكَوِّناتِ المَلفوظِ الأَدْنَى، فَذَكَرَ أَنَّهُ يَتَكَوَّنُ مِن رُكنَيْنِ يُعَدّانِ نَواةً مركزِيَّةً غَيرَ قابِلَةٍ لِلاختِصارِ، هُما المُسْنَدُ (المَحمولُ) والمُسْنَدُ إليهِ (المَوضوعُ). والمُسْنَدُ عِندَهُ يُمَثِّلُ النَّواةَ المركزِيَّةَ في كُلِّ مَلفوظٍ تامٍّ، والعُنصرُ الأَساسِيَّ الذي تُحَدِّدُ سائرُ مُكَوِّناتِ المَلفوظِ وَظائفَها بِالقِياسِ إليهِ، فهوَ مِحْوَرُ الجُملَةِ الذي لا غِنَى عَنهُ في بِنائها في كُلِّ الأَلسُنِ؛ لانعِدامِ إمكانِ وُجودِ أَلسُنٍ بِلا أَفعالٍ. إلّا أَنَّ المُسْنَدَ يَحتاجُ إلى مُكَوِّناتٍ أُخرَى لِتَحقيقِهِ، أَي لِنَقْلِهِ مِن القُوَّةِ إلى الفِعْلِ، يُطْلِقُ عليها مارتينيه اسْمَ المُحَقِّقاتِ، وأَهَمُّها المُسْنَدُ إليهِ (الموضوعُ)، إذ لا يُمكِنُ تَصَوُّرُ مَلفوظٍ أَدْنَى بِلا هذا المُحَقِّقِ[30].

وسنَرَى أَنَّ مِحوَرِيَّةَ المُسْنَدِ وإظهارَها يَتَجَلَّيانِ بِوُضوحٍ في أَمثِلَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ في القُرآنِ الكَريمِ؛ إذ إنَّها جَميعًا تَنطَوي على تَحويلٍ لِما كانَ فَضْلَةً (تَوَسُّعًا) في البِنْيَةِ الأَصلِ إلى عُمدَةٍ (مُكَوِّنٍ مِحْوَرِيٍّ في المَلفوظِ الأَدْنَى) في صُورَةِ مُسْنَدٍ هوَ فِعْلٌ فيها جَميعًا، إمعانًا في إظهارِ مِحْوَرِيَّتِهِ ورُكنِيَّتِهِ التي لا تُضاهَى في المَلفوظِ.

المَبْحَثُ الثّاني

الدِّراسَةُ الإجْرائيَّةُ لآياتِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ

سيكونُ هذا المَبْحَثُ مُخَصَّصًا لِتَحليلِ أَمثِلَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ في القُرآنِ الكَريمِ. وقد وَقَفْتُ على ما يَربُو على عِشرينَ آيَةً جاءَتْ فيها صيَغُ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ. ولَمّا كانَتْ بَعضُ هذهِ الآياتِ مُتَماثِلَةً أَو مُتَشابِهَةً في تَركيبِها، اكتَفَيْتُ بِالنَّظَرِ في بَعْضِ مَصاديقِها مُجتَزِئًا بِهِ عَمّا سِواهُ. وقَد أَورَدتُّ الآياتِ المُحَلَّلَةَ بِحَسَبِ تَسلسُلِ وُرودِها في المُصحَفِ. وفي الآتي تَفصيلُ القَولِ في ذلكَ:

1)- قَولُهُ تَعالَى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (البقرة: 132)، ويُنظَر: (آل عمران: 102):

أَصلُ جُملَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ هوَ: **لا تَدَعُوا الإسْلامَ يَفوتُكُمْ قَبْلَ أَنْ تَموتُوا**، فقد كانَ فِعْلُ المَوتِ مُنَحَّى عَن المَلفوظِ الأَدْنَى ويَشغَلُ معَ (أَن) المَصدَرِيَّةِ قَبلَهُ مَوقِعَ المَصدَرِ المُؤَوَّلِ المُضافِ إلى ظَرفِ الزَّمانِ (قَبْلَ). فما كانَ مِن أُسلوبِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ إلّا أَن جَعَلَ فِعْلَ المَوتِ في مَوقِعِ المُسْنَدِ الذي هوَ مِحورُ المَلفوظِ الأَدْنَى والتَّركيبُ الأَساسِيُّ في الإسنادِ.

فَالنَّهْيُ في الآيَةِ في الحقيقةِ إنَّما هوَ عن أَن يَكونوا على خِلافِ حالِ الإسلامِ إذا ماتوا، كقولك لِشَخصٍ: لا تُصَلِّ إلّا وأَنتَ خاشعٌ، فأَنتَ لا تَنهاهُ عن الصَّلاةِ، ولكِنْ عن تَركِ الخُشوعِ في حالِ صلاتِهِ. ونُكتَةُ إدخالِ حَرفِ النَّهيِ على الصَّلاةِ وليسَتْ بِمَنهيٍّ عنها إظهارُ أنَّ الصَّلاةَ التي لا خُشوعَ فيها كَلاصَلاةٍ، فكأَنَّهُ قالَ: أَنهاكَ عنها إذا لم تُصَلِّها على هذه الحالةِ، كقولِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: ((لا صَلاةَ لِجارِ المسجِدِ إلّا في المسجِدِ))[31]، "فإنَّه كالتَّصريحِ بقولِكَ لِجارِ المسجِدِ: لا تُصَلِّ إلّا في المسجِدِ. وكذلك المعنى في الآيةِ: إظهارُ أنَّ موتَهُم لا على حالِ الثَّباتِ على الإسلامِ موتٌ لا خَيرَ فيه، وأنَّهُ ليسَ بِموتِ السُّعَداءِ، وأنَّ مِن حَقِّ هذا الموتِ أَلّا يحلَّ فيهم. وتقولُ في الأمرِ أيضًا: مُتْ وأنتَ شهيدٌ، وليسَ مُرادُكَ الأمرَ بالموتِ، ولكِنْ بِالكونِ على صفةِ الشُّهداءِ إذا ماتَ، وإنَّما أَمَرْتَهُ بالموتِ اعتدادًا منك بميتتِهِ، وإظهارًا لفضلِها على غيرِها، وأنَّها حقيقةٌ بِأَن يُحَثَّ عليها"[32].

وَقَد تَضمَّنَ هَذَا النَّهْيُ إِيجَازًا بَلِيغًا وَوَعْظًا وَتَذْكِيرًا، وَذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَيَقَّنُ بِالْمَوْتِ وَلَا يَدْرِي مَتَى يُفَاجِئُهُ، فَإِذَا أُمِرَ بِالْتِبَاسٍ بِحَالَةٍ لَا يَأْتِيهِ الْمَوْتُ إِلَّا عَلَيْهَا كَانَ مُتَذَكِّرًا لِلْمَوْتِ دَائِمًا، إِذْ هُوَ مَأْمُورٌ بِتِلْكَ الْحَالَةِ دَائِمًا. وَهَذَا عَلَى الْحَقِيقَةِ نَهْيٌ عَنْ تَعَاطِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَكُونُ سَبَبًا لِلْوَفَاةِ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ. وَهذا نَظيرُ قَولِ القائلِ المذكورِ آنِفًا: لَا أَرَيَنَّكَ هَاهُنَا، فهو في الحقيقَةِ لَا يَنْهَى نَفْسَهُ عَنِ الرُّؤْيَةِ، وَلَكِنَّهُ يَنهَى المُخاطَبَ عَنْ حُضُورِهِ فِي هَذَا الْمَكَانِ فَيَرَاهُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: اذْهَبْ عَنْ هَذَا الْمَكَانِ؛ "أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُخَاطَبَ لَيْسَ لَهُ أَن يَحْجُبَ إِدْرَاكَ الْآمِرِ عَنْهُ إِلَّا بِالذَّهَابِ عَنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ، فَأَتَى بِالْمَقْصُودِ بِلَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى الْغَضَبِ وَالْكَرَاهَةِ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَنْهَى إِلَّا عَنْ شَيْءٍ يَكْرَهُ وُقُوعَهُ"[33].

2)- قَولُهُ تَعالَى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾(الأعراف:27)،ويُنظَر:(الزُّخرف: 62):

أَصلُ جُملَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ هوَ: **لا تَدَعُوا الشَّيْطانَ يَفْتِنُكُمْ**، فقد كانَ طَرَفا المَلفوظِ الأَدْنَى مِن مُشتَمَلاتِ التَّوَسُّعِ، إذ كانَ (الشَّيطان) مَفعولًا بِهِ وجُملَةُ (يَفْتِنُكُم) حالًا، وكانَ المُسنَدُ هوَ (تَدَع) والمُسنَدُ إليهِ هوَ الضَّميرَ المُتَّصِلَ (الواوَ)، فاستُغْنِيَ عَن الفِعْلِ (تَدَع) في جُملَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ ونُحِّيَ ضَميرُ الرَّفْعِ المُتَّصِلُ (الواوُ) لِيُصبِحَ ضَميرَ نَصْبٍ مُتَّصِلًا فيَغدُوَ مِنْ ثَمَّ فَضْلَةً، وأُتِيَ بِالفِعْلِ (يَفتِن) مُسْنَدًا وبِـــ(الشَّيطان) مُسْنَدًا إليهِ بَعْدَ أَنْ كانا فَضلَتَيْنِ.

فَقد نُهِيَ بَنو آدَمَ عَنْ أَن يَفْتِنَهُمُ الشَّيْطَانُ، وَفِتنَةُ الشَّيْطَانِ وُقوعُ آثَارِ وَسْوَسَتِهِ، فالمُرادُ: لَا تُمَكِّنُوا الشَّيْطَانَ مِنْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ، وَالْمَعْنَى النَّهْيُ عَنْ طَاعَتِهِ، وَهَذَا مِنْ مُبَالَغَةِ النَّهْيِ، أَي: "لَا تُطِيعُوا الشَّيْطَانَ فِي فِتنَتِهِ فَيَفْتِنَكُمْ. وَمِثْلُ هَذَا كِنَايَةٌ عَنِ النَّهْيِ عَنْ فِعْلٍ وَالنَّهْيِ عَنِ التَّعَرُّضِ لِأَسْبَابِهِ"[34].

3)- قَولُهُ تَعالَى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (النَّمل: 18):

أَصلُ جُملَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ هوَ: **لا تَدَعُوا سُلَيْمانَ وجُنودَهُ يَحْطِمُونَكُم**، فقد كانَ (سُلَيْمان) مَفعولًا بِهِ و(يَحْطِمونَكُم) حالًا، أَي كانا فَضْلَتَيْنِ، فأَصبَحا مِن بَعْدُ في جُملَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ عُمدَتَي المَلفوظِ الأَدنَى، فالفِعْلُ (يَحطِم) أَصبَحَ المُسْنَدَ و(سُلَيمانُ) أَصبَحَ المُسنَدَ إليهِ.

فَالنَّمْلَةُ أَمَرَتْ سائرَ النَّمْلِ بالدُّخولِ ثُمَّ نَهَتْهُم عَن أَن يَحْطِمَهُم سُلَيمانُ، "فلَفظُ النَّهْيِ لِسلَيْمانَ، ومَعناهُ للنَّمْلِ"[35]، أَي إنَّ النَّهْيَ "في الحقيقةِ للنَّملِ عن التَّأَخُّرِ في دخولِ مساكنِهِم وإنْ كانَ بِحسبِ الظّاهرِ نهيًا له عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ ولجُنودِهِ عن الحَطْمِ"[36]، فالمَعنى: "لا تكونوا حيثُ أَنتُم فيَحْطِمَكُم، على طريقةِ: لا أَرَيَنَّكَ هاهُنا. أَرادَ: لا يَحْطِمَنَّكُم جُنودُ سُلَيمانَ، فجاءَ بِما هو أَبلَغُ"[37].

4)- قَولُهُ تَعالَى: ﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا﴾ (طه: 16)، ويُنظَر: (آل عمران: 196)، و(الحجّ: 76)، و(المائدة: 8)، و(طه: 117) و(القصص: 87)، و(الرُّوم: 60)، و(فاطر: 8)، و(يس: 76)، و(غافر: 4):

أَصلُ جُملَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ هوَ: **لا تَدَعْ مَن لا يُؤْمِنُ بِها يَصُدُّكَ عَنها**، فالمُسنَدُ هُنا هُوَ الفِعْلُ المَجزومُ (تَدَع) والمُسنَدُ إليهِ هوَ الضَّميرُ المُستَتِرُ (أَنْتَ)، أَمّا الاسمُ المَوصولُ (مَن) فمَفعولٌ بِهِ وأَمّا جُملَةُ (يَصُدُّكَ) فحالٌ، أَي إنَّهُما تَوَسُّعٌ لِلجُملَةِ الإسناديَّةِ، فاستَحالا في

جُملَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ عُمدَتَيْنِ؛ إذ قُدِّمَ الفِعْلُ (يَصُدّ) لِيَكونَ المُسنَدَ وأَصبَحَ الاسمُ المَوصولُ (مَن) مُسنَدًا إليهِ.

فَقَد صِيغَ نَهْيُ مُوسَى عليهِ السَّلامُ عَنِ الصَّدِّ عَنِ السّاعَةِ فِي صِيغَةِ نَهْيِ مَن لَا يُؤْمِنُ بِالسَّاعَةِ عَنْ أَن يُصَدَّ مُوسَى عَنِ الْإِيمَانِ بِهَا، مُبَالَغَةً فِي نَهْيِ مُوسَى عَنْ أَدْنَى شَيْءٍ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِيمَانِ بِالسَّاعَةِ، لِأَنَّ الكَلامَ لَمَّا وُجِّهَ إِلَيْهِ وكَانَ النَّهْيُ نَهْيَ غَيْرِ الْمُؤْمِنِ عَنْ أَن يَصُدَّ مُوسَى، "عُلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ نَهْيُ مُوسَى عَنْ مُلَابَسَةِ صَدِّ الْكَافِرِ عَنِ الْإِيمَانِ بِالسَّاعَةِ، أَيْ: لَا تَكُن لَيِّنَ الشَّكِيمَةِ لِمَن يَصُدُّكَ وَلَا تُصْغِ إِلَيْهِ فَيَكُونَ لِينُكَ لَهُ مُجَرِّئًا إِيَّاهُ عَلَى أَن يَصُدَّكَ. فَوَقَعَ النَّهْيُ عَنِ الْمُسَبَّبِ، وَالْمُرَادُ النَّهْيُ عَنِ السَّبَبِ. وَهَذَا الْأُسْلُوبُ مِنْ قَبِيلِ قَوْلِهِمْ: لَا أَعْرِفَنَّكَ تَفْعَلُ كَذَا، وَلَا أَرَيَنَّكَ هَاهُنَا"[38].

5)- قَولُهُ تَعالَى: ﴿وَلَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ (آل عمران: 176)، ويُنظَر: (آل عمران: 196):

أَصلُ جُملَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ هوَ: **لا تَدَعِ الذينَ يُسارِعونَ في الكُفرِ يَحْزُنونَكَ**، فَالاسمُ الموصولُ (الذينَ) كانَ في الأَصلِ مَفعولًا بِهِ فَضلَةً، وجُملَةُ (يَحْزُنونَكَ) كانَتْ حالًا، فأَصبَحَ الفِعْلُ (يَحْزُن) في جُملَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ مُسنَدًا لِلملَفوظِ الأَدْنَى، وغَدا الاسمُ الموصولُ (الذينَ) مُسنَدًا إليهِ.

فقد وُجِّهَ النَّهْيُ في الآيَةِ إلى الذينَ يُسارِعونَ في الكُفْرِ معَ أَنَّ المقصودَ نَهْيُهُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ "عن التَّأَثُّرِ منهم للمبالغةِ في ذلك لما أَنَّ النَّهيَ عن التَّأثيرِ نَهْيٌ عن التَّأَثُّرِ بِأَصلِهِ ونفيٌ له بِالمَرَّةِ. وقد يُوَجَّهُ النَّهيُ إلى اللازمِ والمُرادُ هو النَّهيُ عن المَلزومِ كما في قولِكَ: لا أَرَيَنَّكَ هاهُنا"[39]. فظاهِرُ المَعْنَى نَهْيُهُ عَنْ أَن يَحْصُلَ لَهُ إِحْزَانٌ مُسْنَدٌ إِلَى الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ. وَالْإِحْزَانُ فِعْلُ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ، وَالنَّهْيُ عَنْ فِعْلِ الآخَرِينَ إِنَّمَا هُوَ نَهْيٌ عَنْ إِتيانِ أَسْبَابِهِ، "أَيْ: لَا تَجْعَلْهُمْ يُحْزِنُونَكَ، أَيْ: لَا تَهْتَمَّ بِمَا يَفْعَلُونَ مِمَّا شَأْنُهُ أَن يُدْخِلَ الْحُزْنَ عَلَى نَفْسِكَ. وَهَذَا اسْتِعْمَالٌ شَائِعٌ، وَهُوَ مِن اسْتِعْمَالِ الْمُرَكَّبِ فِي مَعْنَاهُ الْكِنَائِيِّ ... وَإِسْنَادُ الْإِحْزَانِ إِلَى الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مَجَازٌ عَقْلِيٌّ"[40].

6)- ﴿كِتابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ فَلا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ﴾ (الأعراف: 2):

أَصلُ جُملَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ هوَ: **لا تَدَعْ حَرَجًا يَكونُ في صَدْرِكَ**، فقد كانَ (حَرَجًا) في الأَصلِ مَفعولًا بِهِ فَضلَةً وكانَتْ جُملَةُ الفِعلِ المُضارِعِ النّاقِصِ (يَكونُ) صِفَةً لِـــ(حَرَجًا)، فأَصبَحَ الفِعْلُ (يَكُنْ) في جُملَةِ النَّهْيِ السَّببيِّ مُسنَدًا، أَمّا (حَرَجٌ) فغَدا مُسْنَدًا إليهِ.

فَتَوجيهُ النَّهيِ إلى الحَرَجِ في الآيَةِ الكَريمَةِ مع أَنَّ المُرادَ نهيُهُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ عنهُ إمّا مبالغَةٌ في تنزيهِهِ عن الشَّكِّ في ما ذُكِرَ فإنَّ النَّهيَ عن الشَّيءِ مِمّا يوهِمُ إمكانَ صُدورِ المَنهيِّ عنهُ عن المَنهيِّ، وإمّا مبالغَةٌ في النَّهيِ فإنَّ وقوعَ الشكِّ في صدرِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ سببٌ لاتِّصافِهِ بهِ والنَّهيُ عن السَّببِ نَهيٌ عن المسبَّبِ بِالطَّريقِ البُرهانيِّ ونفيٌ له من أَصلِهِ بِالمرَّةِ[41].

7)- قولُهُ تَعالَى: ﴿وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾ (يونس: 65):

أَصلُ جُملَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ هوَ: **لا تَدَعْ قَولَهُمْ يَحْزُنُكَ**، فكانَ (قَولهُم) و(يَحزُنكَ) فَضلَتَيْنِ تُمَثِّلانِ تَوَسُّعًا لِلملفوظِ الأَدْنَى، وأَصبَحا في جُملَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ عُمدَتَيْنِ، فالفِعلُ (يَحْزُن) أَصبَحَ مُسنَدًا، و(قَولُهُم) أَصبَحَ مُسنَدًا إليهِ.

فَفي الآيَةِ الكريمَةِ جاءَتْ صِيغَةُ (لَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ) خِطَابًا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ، وَظَاهِرُها أَنَّها نَهْيٌ عَنْ أَن يَحْزُنَهُ كَلَامُ الْمُشْرِكِينَ، مَعَ أَنَّ شَأْنَ النَّهْيِ أَن يَتَوَجَّهَ الْخِطَابُ بِهِ إِلَى مَنْ فَعَلَ الْفِعْلَ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ، وَلَكِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ نَهْيُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ أَن يَحزَنَ لِمَا شَأْنُهُ أَن يَحْزُنَ النَّاسَ مِنْ أَقْوَالِهِمْ، فَلَمَّا وُجِّهَ الْخِطَابُ إِلَيْهِ بِالنَّهْيِ عَنْ عَمَلٍ هُوَ مِنْ عَمَلِ غَيْرِهِ تَعَيَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْكِنَايَةُ عَنْ نَهْيِهِ هُوَ عَنْ حُصُولِ ذَلِكَ الْحُزْنِ فِي نَفْسِهِ بِأَنْ يَصْرِفَ عَنْ نَفْسِهِ أَسبَابَهُ وملزوماتِهِ، فيؤُول إِلَى مَعْنَى: لَا تَتْرُكْ أَقْوَالَهُمْ تَحْزُنُكَ. ومعلومٌ أَنَّ الفِعْلَ الشَّخصِيَّ لِلنَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّمَ إنَّما هوَ الحُزْنُ لِقَولِهِم، فمَعْنَى نَهْيِهِ إذَن: "لَا تَحْزَنْ لِقَوْلِهِمْ فَيَحْزُنَكَ"[42].

8)- قولُهُ تَعالَى: ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ﴾ (لقمان: 33)، ويُنظَر: (فاطر: 5):

أَصلُ جُملَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ هوَ: **لا تَدَعُوا الحياةَ الدُّنيا تَغُرُّكُمْ ولا تَدَعُوا الغَرُورَ يَغُرُّكُمْ باللهِ**، فالفَضلاتُ في الأَصْلِ (الحَياة) و(تَغُرّكُم) و(الغَرُور) و(يَغُرّكُم) غَدَتْ عُمَدًا كُلُّها في جُملَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ.

والنَّهْيُ في الآيَةِ الكَريمَةِ مُوَجَّهٌ فِي الظَّاهِرِ إِلَى النَّاسِ وَالْمَنْهِيُّ عَنْهُ مِنْ أَحْوَالِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَلَيْسَتِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مِنْ فِعْلِ النَّاسِ، "فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْمَقْصُودَ النَّهْيُ عَنْ لَازِمِ ذَلِكَ الْإِسْنَادِ وَهُوَ الِاغْتِرَارُ لِمَظَاهِرِ الْحَيَاةِ"[43].

9)- قولُهُ تَعالَى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عامِهِمْ هذا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شاءَ﴾ (التَّوبة: 28):

أَصلُ جُملَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ هوَ: **لا تَدَعُوا المُشرِكِينَ يَقْرَبونَ المَسْجِدَ الحَرامَ**، فما كانا فَضلَتَيْنِ في الأَصلِ، أَي (المُشرِكِينَ) وجُملَةُ (يَقرَبونَ)، أَصبَحا رُكْنَي المَلفوظِ الأَدْنَى في جُملَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ؛ فالفِعْلُ (يَقْرَب) مُسْنَدٌ وضَميرُ (المُشرِكِينَ) الواوُ مُسْنَدٌ إليهِ.

فَظَاهِرُ الآيَةِ نَهْيٌ لِلْمُشْرِكِينَ عَنِ الْقُرْبِ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. وَمُوَاجَهَةُ الْمُؤْمِنِينَ بِذَلِكَ تَقْتَضِي نَهْيَهُم عَنْ أَن يَقْرَبَ الْمُشْرِكُونَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، فجُعِلَ النَّهْيُ لِلْمُشْرِكِينَ عَنْ ذَلِكَ "مُبَالَغَةً فِي نَهْيِ الْمُؤْمِنِينَ حِينَ جُعِلُوا مُكَلَّفِينَ بِانْكِفَافِ الْمُشْرِكِينَ عَنِ الاقْتِرَابِ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، مِنْ بَابِ قَوْلِ الْعَرَبِ: لَا أَرَيَنَّكَ هَاهُنَا، فَلَيْسَ النَّهْيُ لِلْمُشْرِكِينَ عَلَى ظَاهِرِهِ"[44].

10)- ﴿فَانْطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَافَتُونَ. أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مِسْكِينٌ﴾ (القلم: 23-24):

أَصلُ جُملَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ هوَ: **لا تَدَعُوا مِسْكِينًا يَدْخُلُها اليومَ عَلَيكُم**، فـ(مِسكينًا) كانَ في الأَصلِ فَضلَةً مَفعولًا بِهِ، وجُملَةُ (يَدْخُلُها) كانَتْ فَضلَةً صِفَةً، فأَصبَحَ الفِعْلُ (يَدْخُل) في جُملَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ مُسنَدًا وغَدا (مِسكينٌ) مُسنَدًا إليهِ.

فَالنَّهْيُ عن الدُّخولِ لِلمِسكينِ في الآيَةِ الكَريمَةِ إنَّما هوَ نَهيٌ لَهُم عن تمكينِهِ منهُ، أَي: لا تُمَكِّنوهُ من الدُّخولِ فيَدخُلَ[45].

الخاتِمَةُ ونَتائجُ البَحْثِ

بَعْدَ ما مَضَى مِن جَولَةٍ في رِحابِ آياتٍ كَريماتٍ تَشتَمِلُ على أُسلوبِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ، وما كانَ مِن قَبْلِ ذلكَ مِن تَنظيرٍ، أَودُّ إثباتَ أَهَمِّ ما تَوَصَّلَ إليهِ البَحثُ مِن نَتائجَ، وهيَ الآتِيَةُ:

1)- أَنَّ العُمدَةَ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ هيَ ما لا يَسُوغُ حَذْفُهُ مِن أَجْزاءِ الكَلامِ إلّا بِدَليلٍ يَقومُ مقامَ اللَّفْظِ بِهِ، أَي إنَّها رُكْنٌ أَساسِيٌّ في الجُمْلَةِ. أَمّا الفَضْلَةُ فتَعْني عِنْدَهُم ما لا يَكونُ رُكْنًا أَساسِيًّا في الجُملَةِ، وهوَ ما خَلا مِن العَلاقَةِ الإسناديَّةِ.

2)- أَنَّ هُناكَ فَرقًا بينَ النِّظامِ النَّحويِّ والحَدَثِ اللُّغويِّ. فالنِّظامُ النَّحويُّ يُملي أَنَّ أَقَلَّ قَدْرٍ مِن الكَلامِ المفيدِ يكونُ بِعُنصُرَي الإسنادِ، وأَنَّ ما سِواهُما زِيادَةٌ قَد تَكونُ ضَروريَّةً وقَد يُستَغْنَى عنها، ولكنَّها لا تَبني جُملَةً في الأَساسِ مِن حيثُ هيَ. أَمّا الحَدَثُ اللُّغويُّ- وهوَ

المجالُ الذي يَنطلِقُ منهُ النِّظامُ النَّحويُّ- فقد يُعْنَى بِبعضِ الفَضلاتِ بِحَيثُ تَكونُ أَحياناً هيَ الغايَةَ والقَصْدَ.

3)- أَنَّ أَوَّلَ نَحْوِيٍّ صَنَّفَ الفِعْلَ المَنْهِيَّ عنهُ في أُسلوبِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ هوَ ابنُ السَّرّاجِ، إذ قَسَمَ الفِعْلَ على قِسْمَيْنِ: حَقيقيٍّ وغَيرِ حقيقيٍّ، ثُمَّ جَعَلَ غَيْرَ الحقيقيِّ ثَلاثَةَ أَضْرُبٍ؛ أَحَدُها: فِعلٌ منقولٌ يُرادُ بهِ غيرُ الفاعلِ الذي جُعِلَ لهُ، وهذا هوَ الدّاخِلُ في أُسلوبِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ.

4)- أَنَّ المَلفوظَ عندَ مارتينيه يَضُمُّ كَلِماتٍ مُتَفاوِتَةَ الأَهمِّيَّةِ؛ بَعضُها ضَروريَّةٌ وتُسَمّى الكَلِماتِ الإسناديَّةَ، وتَكونُ بِمَنزِلَةِ عِمادِ المَلفوظِ وتُشَكِّلُ نَواةَ ما يُسَمّى المَلفوظَ الأَدْنَى؛ وبَعضُها غَيرُ ضَروريَّةٍ وتُسَمّى تَوَسُّعًا، وهيَ تَأتي بَعْدَ الكَلِماتِ الإسناديَّةِ، وتُمَثِّلُ كُلَّ ما ليسَ ضَروريًّا في الجُملَةِ. فالتَّحليلُ الوَظيفِيُّ لِتَركيبِ الجُملَةِ يَقومُ على التَّفريقِ بينَ أَمرَيْنِ: المَلفوظِ الأَدْنَى، والتَّوَسُّعِ.

5)- أَنَّ المُسْنَدَ عِندَ مارتينيه يُمَثِّلُ النَّواةَ المركزيَّةَ في كُلِّ مَلفوظٍ تامٍّ، والعُنصُرَ الأَساسِيَّ الذي تُحَدِّدُ سائرُ مُكَوِّناتِ المَلفوظِ وَظائفَها بِالقِياسِ إليهِ، فهوَ مِحْوَرُ الجُملَةِ الذي لا غِنَى عَنهُ في بِنائها في كُلِّ الأَلسُنِ؛ لانعِدامِ إمكانِ وُجودِ أَلسُنٍ بِلا أَفعالٍ. إلّا أَنَّ المُسْنَدَ يَحتاجُ إلى مُكَوِّناتٍ أُخرَى لِتَحقيقِهِ، أَي لِنَقْلِهِ مِن القُوَّةِ إلى الفِعْلِ، يُطْلِقُ عليها مارتينيه اسْمَ المُحَقِّقاتِ، وأَهَمُّها المُسْنَدُ إليهِ (الموضوعُ)، إذ لا يُمكِنُ تَصَوُّرُ مَلفوظٍ أَدْنَى بِلا هذا المُحَقِّقِ.

6)- أَنَّ مِحوَرِيَّةَ المُسْنَدِ وإظهارَها يَتَجَلَّيانِ بِوُضوحٍ في أَمثِلَةِ النَّهْيِ السَّبَبِيِّ في القُرآنِ الكَريمِ؛ إذ إنَّها جَميعًا تَنطَوي على تَحويلٍ لِما كانَ فَضْلَةً (تَوَسُّعًا) في البِنْيَةِ الأَصلِ إلى عُمدَةٍ (مُكَوِّنٍ مِحْوَرِيٍّ في المَلفوظِ الأَدْنَى) في صُورَةِ مُسْنَدٍ هوَ فِعْلٌ فيها جَميعًا، إمعانًا في إظهارِ مِحْوَرِيَّتِهِ ورُكنِيَّتِهِ التي لا تُضاهَى في المَلفوظِ.

الهَوامِشُ :

[1] – مَناهِجُ الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ في العالَمِ العَرَبِيِّ في القَرنِ العِشْرين: 300.

[2] – دِراساتٌ في اللِسانِيّاتِ العربيَّة: 140/2.

[3] – شَرحُ المفَصَّل: 200/1.

[4] – يُنظَر: شَرحُ المفَصَّل: 200/1.

[5] – هَمْعُ الهَوامِعِ في شَرحِ جَمْعِ الجَوامِع: 3/2.

[6] – مُعْجَمُ مُصْطَلَحاتِ النَّحْوِ والصَّرْفِ والعَرُوضِ والقافِيَة: 221.

[7] – مُعْجَمُ مُصْطَلَحاتِ النَّحْوِ والصَّرْفِ والعَرُوضِ والقافِيَة: 230.

[8] – شَرحُ الأشمونيّ على أَلفيَّةِ ابنِ مالِك: 4/2.

[9] – يُنظَر: بِناءُ الجُملَةِ العربيَّة: 35–36.

[10] – حاشيةُ الصَّبّانِ على شرحِ الأشمونيّ لألفيَّةِ ابنِ مالك: 252/2.

[11] – يُنظَر: دِراساتٌ لأُسلوبِ القُرآنِ الكَريم: ق1/ج517/1.

[12] – يُنظَر: البَحْرُ المُحِيطُ في التَّفْسير: 396/4.

[13] – نُسِبَ إلى الفَرَزدَقِ في (مُغْني اللَبيب): 479/1، وليسَ في ديوانِهِ.

[14] – يُنظَر: مُغْني اللَبيب عَن كُتُبِ الأَعاريب: 475/1.

[15] – رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح380، كتابُ الصَّلاة، باب (الصَّلاة على الحَصير).

[16] – مُغْني اللَبيب عَن كُتُبِ الأَعاريب: 438/1.

[17] – يُنظَر: الأَمرُ والنَّهْيُ عِندَ عُلَماءِ العربيَّةِ والأُصوليِّين: 37–38، و175–177.

[18] – التَّطبيقُ النَّحْويّ: 374.

[19] – يُنظَر: الأُصولُ في النَّحو: 74/1.

[20] – يُنظَر: الغُرَّة في شَرحِ اللُمَع: 199/1–200.

[21] – يُنظَر: البَديعُ في عِلْمِ العَرَبيَّة: ج1/مج432/2.

[22] – أَندريه مارتينيه (1908–1999م): لِسانِيٌّ فَرَنسِيٌّ، وُلِدَ في مُقاطَعَةِ السّافوا في فرنسا، وحَضَّرَ شهادَةَ الأُستاذِيَّةِ في اللُغَةِ الإنجليزيَّةِ في جامِعَةِ السّوربون، وكانَتْ لَهُ صِلَةٌ مَنهجِيَّةٌ وشَخصيَّةٌ بِأَعضاءِ مدرسَةِ براغ ولا سيَّما تروبتسكوي. مِن أَهَمِّ آثارِهِ: مَبادِئُ اللِسانِيّاتِ العامَّة (1960)، واللِسانُ والوَظيفَة (1969)، ووَظيفَةُ الأَلسُنِ وديناميَّتُها (1989). يُنظَر: مُعجَمُ أَعلامِ الأَلسُنِيَّةِ في الغَرب: 311–315.

[23] – الشَّرطُ في القُرآن على نَهْجِ اللِسانيّاتِ الوَصفيَّة: 132–133.

[24] – يُنظَر: اللِسانِيّاتُ البِنيَوِيَّةُ– مَنهَجِيّاتٌ واتِّجاهاتٌ: 339.

[25] – يُنظَر: مَبادِئُ أَلسُنِيَّةٌ عامَّة: 152.

[26] – يُنظَر: مَدخَلٌ إلى اللِسانِيّات: 121.

[27] – يُنظَر: اللِسانِيّاتُ البِنيَوِيَّةُ– مَنهَجِيّاتٌ واتِّجاهاتٌ: 340.

[28] – يُنظَر: مَبادِئُ أَلسُنِيَّةٌ عامَّة: 148، ومَدخَلٌ إلى اللِسانِيّات: 121.

[29] – دِراساتٌ في اللِسانِيّاتِ العربيَّة: 70/2.

[30] – يُنظَر: مَبادِئُ أَلسُنِيَّةٌ عامَّة: 144–145، واللِسانِيّاتُ البِنيَوِيَّةُ– مَنهَجِيّاتٌ واتِّجاهاتٌ: 341.

[31] – رَواهُ الدّارقطنيُّ في سُنَنِهِ: ح1552، والحاكِمُ في مُستَدرَكِهِ: ح898، والبَيهَقِيُّ في سُنَنِهِ الكُبرَى: ح4942.

[32] – الكشّاف: 192/1.

[33] – البحر المحيط في التفسير: 637/1.
[34] – التَّحرير والتَّنوير: 77/6.
[35] – معاني القرآن وإعرابه: 410/2.
[36] – تفسير أَبي السّعود: 278/6.
[37] – الكشّاف: 356/3.
[38] – التَّحرير والتَّنوير: 203/16.
[39] – تفسير أَبي السّعود: 116/2.
[40] – التَّحرير والتَّنوير: 157/6.
[41] – يُنظَر: تفسيرُ أَبي السّعود: 210/3.
[42] – التَّحرير والتَّنوير: 221/11.
[43] – التَّحرير والتَّنوير: 259/22.
[44] – التَّحرير والتَّنوير: 761/10.
[45] – يُنظَر: الكَشّاف: 590/4.

مَصادِرُ البَحْثِ وَمَراجِعُهُ

- **القُرآنُ الكَريم.**
- الأُصولُ في النَّحو، أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ السَّرِيِّ بنِ سهلٍ النحويُّ المعروفُ بابنِ السَّرّاج (ت316هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتليّ، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، د.ط، د.ت.
- الأَمرُ والنَّهْيُ عندَ عُلَماءِ العربيَّةِ والأُصوليِّين، الدُّكتور ياسين جاسم المحيميد، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، الطَّبعة الأُولَى، 1421هـ/2001م.
- البَحْرُ المُحِيطُ في التَّفْسير، أبو حيّان محمَّدُ بنُ يوسفَ بنِ عليٍّ بنِ يوسفَ بنِ حيّان أثيرُ الدِّينِ الأندلسيُّ (ت745هـ)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1420هـ.
- البَديعُ في عِلْمِ العَرَبِيَّة، المُبارَكُ بنُ محمَّدٍ الشَّيْبانيُّ الجَزَريُّ أَبو السَّعاداتِ مَجْدُ الدِّينِ بنُ الأَثير (ت606ه)، تحقيق الدُّكتور فتحي أحمد عليّ الدِّين، جامعة أُمّ القُرَى- معهد البحوث العلميّة- مركز إحياء التُّراث الإسلاميّ، مكَّة المُكرَّمَة، الطَّبعة الأُولَى، 1421هـ.

- بِناءُ الجُملَةِ العربيَّة، الدُّكتور محمَّد حَماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، د.ط، 2003م.
- التَّحرير والتَّنوير، محمَّد الطّاهرُ بنُ محمَّدِ بنِ محمَّدٍ الطّاهرِ بنِ عاشورٍ التّونسيُّ (ت1393هـ)، الدّار التّونسيَّة للنشر، تونس، د.ط، 1984هـ.
- التَّطبيقُ النَّحْوِيّ، الدكتور عبده الراجحي، مكتبة المعارف، الرِّياض، الطبعة الأُولى، 1420هـ/ 1999م.
- تفسيرُ أَبي السّعود المُسَمّى إرشاد العقلِ السَّليم إلى مَزايا الكتاب الكريم، أَبو السّعودِ العماديُّ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ مصطفى (ت982هـ) دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، د.ط، د.ت.
- حاشيةُ الصَّبّانِ على شرحِ الأشمونيّ لألفيَّةِ ابنِ مالك، أبو العرفانِ محمَّدُ بنُ عليٍّ الصَّبّانُ الشّافعيُّ (ت1206هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ/1997م.
- دِراساتٌ في اللِسانِيّاتِ العربيَّة، الدُّكتور عبد الحميد السَّيِّد، دار الحامِد، عَمّان، الطبعة الأُولى، 1424هـ/ 2004م.
- دِراساتٌ لأُسلوبِ القُرآنِ الكَريم، محمَّد عبد الخالِق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، د.ط، د.ت.
- سُنَنُ الدّارقطنيّ، أبو الحسنِ عليُّ بنُ عمرَ بنِ أحمدَ بنِ مهديٍّ بنِ مسعودِ بنِ النُّعمانِ بنِ دينارٍ البغداديُّ الدّارقطنيّ (ت385هـ)، تحقيق شعيب الارنؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وعبد اللطيف حرز الله وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ/2004م.
- السُّنَنُ الكُبرى، أحمدُ بنُ الحسينِ بنِ عليٍّ بنِ موسى الخُسْرَوْجِرديٍّ الخراسانيٍّ أبو بكرٍ البيهقيُّ (ت458هـ)، تحقيق محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثّالثة، 1424هـ/2003م.
- شَرحُ الأشمونيّ على أَلفيَّةِ ابنِ مالِك، عليُّ بنُ محمَّدِ بنِ عيسى نورُ الدِّينِ الأُشْمُونيُّ الشافعيُّ (ت900هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأُولى، 1419هـ/ 1998م.

- شَرحُ المفَصَّلِ لِلزَّمَخشَرِيّ، مُوفَّقُ الدِّينِ أَبو البَقاءِ يَعيشُ بنُ عليِّ بنِ يعيشَ الموصليُّ (ت643هـ)، تحقيق الدُّكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولَى، 1422هـ/2001م.
- الشَّرطُ في القُرآن على نَهْجِ اللِسانيّاتِ الوَصفيَّة، الدُّكتور عبد السَّلام المسدِّي والدُّكتور محمَّد الهادي الطرابلسي، الدّار العربيَّة لِلكتاب، ليبيا–تونس، د.ط، 1985م.
- صَحيحُ البُخاريّ، محمَّدُ بنُ إسماعيلَ أَبو عبدِ اللهِ البُخاريُّ الجعفيُّ (ت256هـ)، دار الكُتُب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1418هـ/1997م.
- الغُرَّة في شَرحِ اللُمَع، أَبو مُحمَّدٍ سَعيدُ بنُ المُبارَكِ بنِ الدَّهّانِ (ت569هـ)، تحقيق الدُّكتور فريد بن عبد العزيز الزّامل السُّليم، دار التَّدمريَّة، الرِّياض، الطبعة الأُولى، 1432هـ/ 2011م.
- الكشّافُ عَن حَقائق غَوامضِ التَّنزيل، أبو القاسمِ محمودُ بنُ عمرِو بنِ أحمدَ الزمخشريّ (ت538هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ.
- اللِسانِيّاتُ البِنيَوِيَّةُ– مَنهَجيّاتٌ واتِّجاهات، الدُّكتور مصطفى غلفان، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطَّبعة الأُولَى، 2013م.
- مَبادِئُ أَلسُنِيَّةٌ عامَّة، أَندريه مارتينيه، ترجمة ريمون رزق الله، دار الحَداثَة، بيروت، الطَّبعةُ الأُولَى، 1990م.
- مَدخَلٌ إلى اللِسانِيّات، رونالد إيلوار، وزارة التَّعليم العالي في الجمهوريَّةِ العربيَّةِ السُّوريَّة– مطبعة جامعة دمشق، د.ط، 1400هـ/1980م.
- المستَدرَكُ على الصَّحيحَيْن، أبو عبدِ اللهِ الحاكمُ محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ محمَّدِ بنِ حمدويهِ بنِ نُعيمِ ابنِ الحكمِ الضَّبِّيُّ الطَّهمانيُّ النَّيسابوريُّ المعروفُ بابنِ البيعِ (ت405هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ/ 1990م.
- مَعاني القرآنِ وإعرابُه، إبراهيمُ بنُ السَّريِّ بنِ سهلٍ أَبو إسحاقَ الزَّجّاجُ (ت311هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1408هـ/1988م.
- مُعجَمُ أَعلامِ الأَلسُنِيَّةِ في الغَرب، الدُّكتورة هيام كريدية، بَحثٌ مَدعومٌ مِن الجامعةِ اللبنانيَّة، بيروت، الطَّبعَةُ الأُولَى، 1432هـ/2011م.

- مُعْجَمُ مُصْطَلَحاتِ النَّحْوِ والصَّرْفِ والعَرُوضِ والقافِيَة، محمَّد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأُولى، 1432هـ/ 2011م.
- مُغْني اللَبِيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب، جَمالُ الدِّينِ عَبْدُ اللهِ بنُ يُوسُفَ بنِ أَحمَدَ بنِ هِشامٍ الأَنصارِيُّ (ت761هـ)، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأُولى، 1418هـ/ 1998م.
- مَناهِجُ الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ في العالَمِ العَرَبِيِّ في القَرنِ العِشْرِين، الدُّكتور عطا محمَّد موسى، دار الإسراء، عَمّان، الطَّبعَةُ الأُولَى، 2002م.
- هَمْعُ الهَوامِع في شَرحِ جَمْعِ الجَوامِع، جَلالُ الدِّينِ السّيوطِيّ (ت911هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد العال سالم مكرم، عالَم الكُتُب، القاهرة، د.ط، 1421هـ/ 2001م.

Deconstructing the (predication/complement) dichotomy in the verses of causal prohibition a functional view

(Abstract)

This paper deals with the phenomenon of exchanging roles between predications and complements in what I call the (causal prohibition) phrases.

The analysis of the examples of (causal prohibition) in the Quran depends on the functional view, exemplified by one of the most popular personalities in functional grammar, i.e. Martinet.

The paper consists of two sections, preceded by an introduction and followed by a conclusion. The first section is concerned with the theoretical data, whereas the second is concerned with the applications.